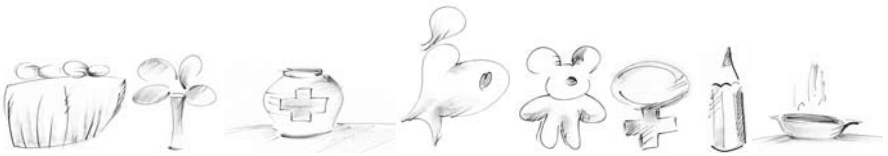


خمسة سنوات
قبل حلول سنة 2015
مسائل سياسية في صلب
مناقشة الأهداف الإنمائية
للألفية في المنطقة العربية

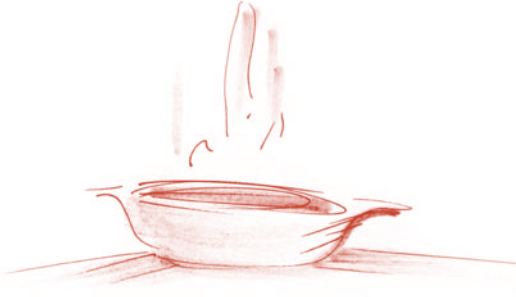
نظرة عامة من
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



مع معدّل التقدّم الراهن، لن تتحقّق الأهداف الانمائية للألفية في المنطقة العربية بحلول سنة 2015¹

الأسباب الرئيسية لهذا الخطو البطيء انعدام الالتزام بفكرة حقوق الإنسان نفسها وعبادئ الحكم الرشيد، والاستقرار السياسي الهش ونقص الديمقراطية، فضلاً عن غياب إطار عمل سلمي ومستدام. ويكافئ ذلك ضرراً ضعفاً دعم المجتمع الدولي للهدف

الثامن المتعلق بالشركات الرامية إلى التنمية وضبايته، إضافة إلى الإرادة السياسية الضعيفة إزاء تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.



ما يلي عبارة عن ملخّص لملاحظات سلط عليها الضوء

في تقرير إقليمي صدر تحت عنوان: "تقييم عملية الأهداف الانمائية للألفية في المنطقة العربية: مقارنة للقضايا الأساسية"، وأعدته "شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية" (ANND) وأطلقت في تموز (يوليو) 2010. وهو يأخذ أيضاً في اعتباره ملاحظات من سلسلة دراسات حالة من سبعة بلدان عربيّة، وهي تحديداً: لبنان، الأردن، المغرب، تونس، مصر، اليمن، السودان.

كانت قد نشرت "شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية" في عام 2008، وبالشراكة مع "مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث" (CAWTAR) و"برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" (UNDP) دليلاً يتعلق بتخطيط المجتمع المدني ومجموعات الإعلام وعملها من أجل الأهداف الانمائية للألفية. بالإضافة إلى ذلك، تنسّق "شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية" مع عدة شبكات دولية تضطلع بدور رائد في جهود المجتمع المدني العالمي لتحقيق تقدم على خط "الأهداف الانمائية للألفية"، مثل "النداء العالمي لمكافحة الفقر" (GCAP) و"الراصد الاجتماعي" (Social Watch).

1 بحسب ما أورده تقرير الأمم المتحدة 2010 حول التقدّم المحقّق لـ "الأهداف الانمائية للألفية"، تستمر بلدان منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا (اللتان تغطيان معظم البلدان العربية) في أن تشهد التقدم الأقل في ما يتعلّق بـ "الأهداف الانمائية للألفية" (راجع الملاحظات المرفقة). فهذه البلدان تواجه تحديات هائلة في خفض الفقر وتحسين الصحة وتمكين المرأة. وبالنسبة إلى بلدان غرب آسيا على وجه الخصوص، يلاحظ التقرير ارتفاعاً في معدّل الفقر بين سنتي 1990 و2005، وكذلك زيادة في انتشار الجوع عدم الاستقرار الوظيفي وانعداماً في التقدم على خط خفض عدد الأطفال الذين يتلقون تغذية سيئة والأطفال ناقصي الوزن، فيما يُلاحَظ كذلك تقدّم ضعيف من حيث معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي ومعالجة الفجوات الجنوسية في التعليم، ولاسيماً في المستوى الثانوي.

الوضع التنموي الشامل في المنطقة العربية

أدى ضياع المبادرة الاقتصادية وصناعة القرار الشاملة ذات الاتجاه التنموي إلى انفصال النمو الاقتصادي عن التنمية في المنطقة العربية¹. وبالفعل، فمع ارتفاع أسعار النفط وعائداته أدى ذلك إلى تسجيل أرباح اقتصادية في بلدان عربية عدة، يبدو أن مؤشرات التنمية ركنت إلى الركود، في البلدان أيًاها ذاتها. ومن المؤكد أن سياسات توليد الثروة انفصلت عن سياسات إعادة التوزيع وتدخلاتها، بما أدى إلى تزايد الفجوات في مختلف البلدان العربية. فاللامساواة ثابتة بين المناطق الحضرية وتلك الريفية، وكذلك بين مختلف بلدان المنطقة، وضمن المجموعات والفئات المختلفة، وخصوصًا النساء والشباب والمعوقين.



إن الاقتصاد هو أحد مجالات صناعة القرار الأكثر تأثيراً بتراجع السيادة الوطنية. فخطط إعادة الهيكلة البنوية، فضلاً عن الوصفات الثنائية وتلك عديدة الأطراف، عملت على إخراج الدولة في البلدان العربية من قطاعات اقتصادية كثيرة، لتتركها عاجزة عن توفير الفرص التي تحتاج إليها معظم شرائح السكان الضعيفة المعرّضة.

نظراً لغياب الحاكمية التشاركية والمسؤولة، يشكل الفساد والهدر عاملاً مُضعفاً إضافياً في البلدان العربية، الأمر الذي يُفاقم الوضع التنموي كونه يستنزف الأموال الموجهة لدعم أكثر فئات المجتمع هشاشةً وتعرّضاً. وهذه مسألة ملحوظة بوجه خاص في البلدان الأقل تقدماً في المنطقة العربية، حيث لم يُفصّل الاستغلال الأخير للموارد المعدنية المكتشفة حديثاً إلى ارتفاع في الإنفاق الاجتماعي.

إن البلدان العربية بمعظمها (باستثناء بلدان "مجلس التعاون الخليجي" الغنية بالنفط) تعتمد على المساعدات الخارجية والدين في أداء وظائف الحكومات الأساسية، الأمر الذي يجعلها أكثر تبعية إزاء شروط المانحين. وبصرف النظر عن ظروفها الحقيقية ونواياها، فقد أفضى تسليحها بذهنية تسوية إلى خوضها إصلاحات منعزلة ومحدودة ليست على مستوى تمكين البيئة المؤسسية. على العكس من ذلك، فقد استنزفت قدرة الهيئات العامة المولجة بالتخطيط لبرامج إصلاحية بناءً وشاملة وتنفيذها.

في حين أنه كان ثمة ارتفاع كبير في تعليم الإناث في المنطقة العربية، بقيت مستويات مشاركة المرأة السياسية ومساهمتها الاقتصادية الأكثر تدنياً في العالم. علاوة على ذلك، فقد أثرت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية إلى حد بعيد على المنطقة وعلى وضع المرأة فيها، بما ألقى أعباء إضافية بدفع النساء بأعداد كبيرة للتوجه نحو القطاع غير الرسمي وإلى العمل غير المأجور.

فيما كان التكامل الإقليمي قوة دافعة مهمة للتنمية في العالم، كانت المنطقة العربية غير قادرة على تحقيق تقدم في خططها المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتنموي.

1 بلغت النسبة المثوية للنمو الذي حققته البلدان العربية في سنة 2008 - وفق ما أورده "التقرير الاقتصادي

العربي المشترك" (2009)، الذي نشره "صندوق النقد العربي" - نحو 26.2% من سنة 2007.

”الأهداف الانمائية للألفية“ في صناعة القرار

— لم يتم توطين «الأهداف الانمائية للألفية» في عمليات صناعة القرار في البلدان العربية. ففي حين أنّ «الأهداف الانمائية للألفية» تظهر بصورة متزايدة في الخطاب الرسمي، إلا أنها بعيدة تمامًا من دمجها على نحوٍ منهجي في السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

— من المسائل الفاصلة المعيقة لتوطين مقاربة فعالة قائمة على الحقوق حيال ”الأهداف الانمائية للألفية“ تكمن في انعدام أو عدم ملاءمة الاستراتيجيات التنموية الوطنية في البلدان العربية. وبالفعل، فإنّ معظم البلدان العربية لم تُطوّر رؤية قابلة للعمل والتحقيق وتتميّز بكونها استراتيجية وشاملة للتنمية الوطنية، تتّسم بتقسيم واضح للمهام بين مختلف الوكالات الحكومية.

— تتميّز الحكومات في المنطقة العربية بمعظمها بأنها استبدادية وقمعية. وحتى تلك البلدان التي توجد فيها مؤسسات ديمقراطية نسبيًا، فهي مع ذلك مبهمّة غير شفافة ولا تُشارِكِيّة بما يتعلق بصناعة القرار. ومن بين العوامل التي تساهم في هذا الوضع الخلل الداخلي

بين السلطة التنفيذية النافذة وبين السلطة التشريعية التي غالبًا ما تكون مهمّشة. أما انعدام الشفافية عمومًا فهو نتيجة لهذا الخلل وعامل يُفاقمه في آن. وبالتالي، يبقى الوصول الفعّال لأصوات المجتمع المدني محدودًا بشدة.

— لم يصل صناع القرار في المنطقة العربية إلى إعتبار الأهداف الانمائية للألفية معايير أساسية للحقوق الانسانية، الاجتماعية والاقتصادية. إذ تعتبر ”الأهداف الانمائية للألفية“ غالبًا

وكانّها إضافات مستوردة و مبدئية، وليس باعتبارها مجموعة غايات مرجعية لتُستخدَم في تخطيط السياسات الاجتماعية والاقتصادية.



رصد "الأهداف الإنمائية للألفية"

— تميل التقارير المتعلقة بـ "الأهداف الإنمائية للألفية" في البلدان العربية إلى أن تكون وصفية ومبهمة. إذ تفتقر بوجه عام إلى التحليل النقدي الذي يتيح لها أن تكون أداة لإصلاح السياسة وللتحسين، وحيث تتسم توصياتها بكونها مجردة ومعياريّة بدل أن تكون ملموسة ومحددة وقابلة للقياس.

— وتظلُّ البيانات مشكلة في البلدان العربية، إذ غالبًا ما تورد التقارير المتعلقة بـ "أهداف

التممية البشرية" أرقامًا متقدمة لا تعكس واقع الحال. وبوجه عام تبدو الإحصاءات وبوجه عام تبدو الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية المتوفرة ضئيلة ومتناثرة، وحينما تأتي من مصادر رسمية فغالبًا ما تكون دقّتها موضع شكّ.

— يبقى تقييم الفقر في المنطقة العربية تحدّيًا يواجه ممارسي التنمية والعاملين في سبلها. ففي معظم البلدان العربية (باستثناء البلدان الأقل تطوّرًا كاليمن والسودان)، تتمخّض القياسات النقدية للفقر عن مستويات متدنّية جدًّا، بالرغم من أن فئات كبيرة من السكان تعيش من دون إشباع للحاجات الأساسيّة. مثلاً، يبيّن تقرير "الأهداف الإنمائية للألفية" العالمي لسنة 2010 مستوى للفقر في منطقتي غرب آسيا وشمال أفريقيا هو الأدنى بين مستويات الفقر في المناطق الأخرى (ازداد 6% في غرب آسيا بعد أن كان 2% في سنة 1990؛ ونقص 2% في وشمال أفريقيا بعد أن كان 5% في

سنة 1990). وهذه الاحتمالات على أساس 1,25 دولارًا أميركيًا في اليوم بعيدة كل البعد من معدل مستويات الفقر الوسطي المحتسب لخطوط الفقر الوطنية التي يبلغ معدلها الوسطي نحو 30% في البلدان العربية الأقل تطوّرًا كجزر القمر والسودان وجيبوتي واليمن وموريتانيا وفلسطين؛ ونحو 20% في مصر، و13% في الأردن، و11,4% في سورية، و9% في المغرب، و8% في لبنان¹. وغياب المناهج الإحصائية



1 التقرير الاقتصادي العربي المشترك 2009، منشورات "صندوق النقد العربي". متوفر على الرابط التالي:

السليمة في إدارات معظم البلدان العربية، إضافة إلى الاعتماد المفرط على المؤشّرات الكميّة، يحدّان من قدرتها على السير بصورة صحيحة في طريق معالجة الظروف المعيشية الشاملة التي تسودها.



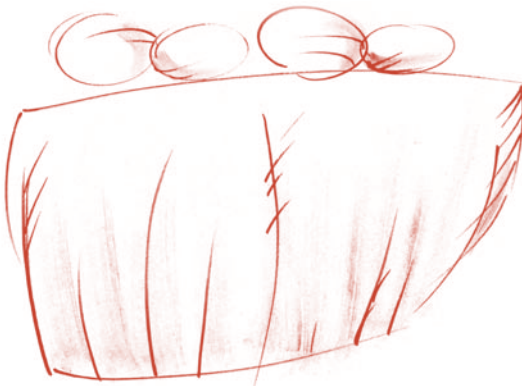
الظروف التي تواجه منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربيّة

تجد
في
من
بين

في معظم البلدان العربية، منظمات المجتمع المدني نفسها مواجهة عوائق لعملها خلال الإجراءات الحكومية التي تتراوح سنّ قوانين مقيدة وبين ممارسة القمع

عليها. وحتى في البلدان التي تتوفر فيها درجة معيّنة من الحريّات العامة، فإنّ دور منظمات المجتمع المدني وآرائها غالباً ما تكون موضع تجاهلٍ من صنّاع القرار.

من الجوانب الجديدة بالذكر المتعلقة بمسألة رصد "الأهداف الإنمائية للألفية" ووضع التقارير عنها اشراك منظمات المجتمع المدني بالعملية المذكورة في بعض البلدان العربيّة. غير أنّ عملية "الأهداف الإنمائية للألفية" في البلدان العربيّة تفتقر إلى مشاركة تلك المنظمات بصورة شاملة في المراحل التخطيطية والتنفيذية.



توصيات إجمالية

- إجراء إصلاحات سياسية من شأنها تعزيز الشفافية والمساءلة وانتقال السلطة ديمقراطيًا. مثل هذا السياق يجب أن يسمح للسكان المحليين بأن تكون لهم كلمة الفصل في صناعة القرار من خلال مؤسسات وعمليات مؤسسية مختلفة، أكانت دستورية أم سياسية أم إدارية.
- إصلاح السياسات الاقتصادية حيث توجد حاجة واسعة للتركيز على إنعاش القطاعات الإنتاجية، وإعادة التركيز على توفير العمالة وفرص العمل اللائق باعتبارها مسائل محورية بالنسبة إلى السياسات الاجتماعية والاقتصادية، مع التشديد على العمل اللائق في قطاعات إنتاجية مستدامة.
- وضع سياسات اجتماعية شاملة، مع اهتمام خاصّ وموارد إضافية توجّه نحو دعم المرأة والمعوقين والمهاجرين وأولئك الذين يعيشون تحت خطوط الفقر أو حواليتها ويتسمون بمؤثرات تنمية بشرية متدنية.
- إعادة النظر بالافتراضات السياسية الكامنة وراء صناعة القرار الاقتصادي والاجتماعي الذي بات يركز بصورة متزايدة على تحرير التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة والدين والتعويضات، وكذلك إعادة توجيه الأولويات التنموية بطريقة مستدامة.
- توطئ "الأهداف الإنمائية للألفية" في السياسات الاقتصادية والاجتماعية بطريقة فعالة وقابلة للقياس، مع تحديد واضح للواجبات والمسؤوليات بين الوكالات الحكومية بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني بوصفها شريكًا.
- وضع السياسات الواضحة التي من شأنها أن تُعزّز المساعدات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجالات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ذات القيمة المضافة، التي تسهم بصورة مباشرة في القضاء على الفقر وتزيد فرص العمالة والتقدم على خط المساواة الجنسانية ودعم أولويات التنمية البشرية المحلية.
- تعبئة الموارد المالية الإقليمية، من خلال قنوات وصناديق إقليمية تُستخدَم في التنمية المستدامة وتحقيق "الأهداف الإنمائية للألفية"، ولاسيما الوصول إلى بُنى تحتية اقتصادية واجتماعية أساسية ذات جودة.
- تعزيز التعاون في سياق تعزيز هندسة تنمية تقوم على التعاون الإقليمي، والإقرار بحاجات البلدان الأقل تطورًا الخاصة في المنطقة. إن خطوات كهذه تستلزم مراجعة التفاوض المعطاة للمؤسسات الإقليمية القائمة وآلياتها، والعمل على إصلاحها.
- إتاحة المزيد من الفُسحات الناشطة أمام مشاركة مختلف المعنيين الاجتماعيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، وخصوصًا المجموعات النسوية، في عملية رسم أطر عمل الحاكمية والاقتصاد بوجه عام، وتلك المرتبطة بـ "الأهداف الإنمائية للألفية" بوجه خاص. وهذا يقتضي الاعتراف بحق التجمع لمنظمات المجتمع المدني وحريتها في العمل من دون أيّ معوقات أو قيود تعسفية.

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

”شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية“ (ANND) عبارة عن شبكة مناصرة إقليمية تضم أعضاء من 11 بلدًا، وتشمل 7 شبكات وطنية و27 منظمة مجتمع مدني. أسست ”الشبكة“ في سنة 1997، ومقرّها الرئيسي في بيروت منذ سنة 2001. وترمي ”شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية“ إلى تقوية دور المجتمع المدني وتعزيز قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في المنطقة.

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية و”الأهداف الإنمائية للألفية“

تعمل ”شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية“ في مجال ”الأهداف الإنمائية للألفية“ منذ إطلاقها في ”قمة الألفية“ سنة 2000، باعتبار الأهداف المذكورة أداة لمراقبة تقدم التنمية ومتابعتها وللمناصرة من أجل تغيير السياسات وتحقيق سياسات اقتصادية- اجتماعية وطنية فعالة. بيد أن ”الأهداف الإنمائية للألفية“ لا تمثل الغايات النهائية في حدّ ذاتها.

وهكذا، فقد انخرطت ”شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية“ في العديد من المبادرات الإقليمية والوطنية الرامية إلى بناء قدرات اللاعبين التنمويين في مجال ”الأهداف الإنمائية للألفية“، وكذلك بناء شراكات بناءة ثابتة في ما بين الوكالات الحكومية والمنظمات الدولية ومجموعات المجتمع المدني في هذا المجال.

للاتصال:

مقر ”شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية“ الرئيسي:
بناية الزهيري، الطابق الرابع
وطى المصيطبة، منطقة الكولا
ص. ب.: 5792/14، المزرعة: 2070 - 1105
بيروت، لبنان
هاتف: 366 319 1 (961)
فاكس: 636 815 1 (961)
بريد إلكتروني: annd@annd.org
الموقع الشبكي: www.annd.org

